

# أميركا - العراق: العودة من بوابة السد

بدا لفتاً خلال الفترة

الأخيرة الاهتمام الكبير

الذي توليه الإدارة الأميركية

لسلامة سد الموصل، إن من

خلال التصريحات أو بالتحذير

المتكرر من انهياره، وفيما

تؤكد بغداد أنه لا مبرر لهذه

التحذيرات، فقد أضيفت

أن تهويل واشنطن يخفي

وراءه شركة أميركية تسعى

لدور في إصلاح السد

بغداد - محمد شفيق

بروباغندا لافتة صنعتها الولايات المتحدة الأميركية، أخيراً، حول سد الموصل واحتمال انهياره في أي لحظة، وما خلفه ذلك من اندثار مدينة الموصل وغرق العاصمة بغداد وسامراء والديصرة، فضلاً عن مصرع وتشرد الملايين من السكان في هذه المناطق. وصلت هذه البروباغندا إلى حدّ تعمد السفارة الأميركية بث تسريبات إعلامية عن استعدادها لإخلاء مقرّها وسط بغداد، بسبب قرب الانهيار المرتقب.

واشنطن أصدرت تصريحات وتحذيرات عدة تتعلق بالسد، كان آخرها إعلان وزارة خارجيتها إرسال معدات وخبراء تقنيين لمراقبة استقرار سد الموصل، وتقييم سلامته الهيكلية، حيث أشارت إلى أنها تعمل عن قرب مع شركائها العراقيين لمساعدتهم على مراقبة سلامة السد، وإجراء الإصلاحات الضرورية فيه.

وأكدت وزارة الخارجية أن المعلومات المتوافرة لديها تشير إلى أن سدّ الموصل تعرّض لضغوط إضافية، منذ سيطرة تنظيم «داعش» عليه في صيف 2014، لكنها رأت أن من المستحيل، الآن، توقع ما إذا كان سينهار ومتى.

إلا أن التهويل الأميركي قابلته

تطمينات عراقية مستمرة من قبل الحكومة ووزارة الموارد المائية، وحتى نينوى. عضو مجلس محافظة نينوى ورئيس اللجنة الأمنية فيها وكال هاشم البريفكان قال إن الشركة الإيطالية التي ستعالج أضرار السد ستبدأ أعمالها بين آذار ونيسان المقبلين.

وأوضح البريفكان في حديث إلى «الأخبار» أن «فسداً من مجلس محافظة نينوى أجرى، أخيراً، زيارة إلى سد الموصل واجتمع بمدير السد»، مشيراً إلى أن المدير أكد أن الأمور مطمئنة وأن «ما تثيره وسائل الإعلام مبالغ فيه ولا أساس له من الصحة».

أما وزير الموارد المائية محسن الشمري (ينتمي إلى التيار الصدري)، فقد وجّه انتقاداً مبيناً للإدارة الأميركية، قائلاً في بيان رسمي بعد ترؤسه اجتماعاً لهيئة الرأي في الوزارة، إن «التهويل الذي تتبناه بعض الجهات حول إمكانية انهيار سد الموصل يهدف إلى تعطيل عمل الدولة العراقية». ولفت إلى أن «سد الموصل بحالة جيدة، وهذا الرأي مأخوذ من خبراء ومستشارين مكلفين بمتابعة الوضع في سد الموصل».

ويعدّ سد الموصل، الذي أنشئ عام 1983، أكبر السدود في العراق وواحد أكبر سد في منطقة الشرق الأوسط. يبعد حوالي 50 كلم شمال مدينة الموصل، مركز محافظة نينوى شمالي العراق، بطول 3,2 كيلومتراً وارتفاع 131 متراً. ويقدر مخزون المياه فيه بـ12 مليار متر مكعب، كما يبلغ الإيراد المائي لنهر دجلة من السد 18,44 مليار متر مكعب. ويضم السد ثلاث محطات كهرومائية لإنتاج الطاقة الكهربائية، تقدّر طاقتها الإنتاجية بـ800 ميغاواط تغذي 650 ألف منزل بالطاقة. ومن أبرز المشاكل التي يواجهها سدّ الموصل، حالياً، هبوط هيكله بمقدار 8 ملم سنوياً، إضافة إلى وجود تسرب مائي كبير تحته، وتعرّضه لزلزال بقوة 5 - 6 درجات على مقياس ريختر، فضلاً

عن أعمال إرهابية بعد سيطرة تنظيم «داعش» على المدينة. ويتوقع خبراء اندثار 90% من مدينة الموصل في حال انهيار السد، وغرق أكثر من نصف العاصمة بغداد، وتضرر 30% من البصرة، حيث سيتراوح ارتفاع المياه بين 1 و9 أمتار، بمدة تتراوح بين 3 و72 ساعة لغمر المدن. كذلك تقدر الخسائر البشرية بمليون ومئتي ألف شخص، وتشريد أربعة ملايين وخمسمئة ألف نسمة.

وفيما تحدثت معلومات مسربة من مصادر مطلعة عن وجود «صفقة» يشوبها الفساد، يديرها مكتب رئيس الحكومة حيدر العبادي لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل سد الموصل، مشيرة إلى أن التكلفة قد تصل إلى 3,5 مليارات دولار، نفى مكتب العبادي ذلك، موضحاً أن «هناك معلومات تحدثت عن أن إحدى الشركات قدمت عطاءً لإجراء أعمال الصيانة في البوابة السفلى للسد، بما يقارب 15

مليون دولار، لكن الموارد المائية قدمت مقترحاً بـ100 مليون دولار».

المكتب لفت إلى أن «العبادي لن يمضي بمقترحات وزارة الموارد المائية، بما يرتبط بأعمال الصيانة التي تصل إلى ما يقارب 100 مليون دولار للبوابة الواحدة»، مضيفاً أن

تحدثت معلومات عن «صفقة»

يديرها مكتب العبادي لتنفيذ

إعادة تأهيل سدّ الموصل

«العبادي يولي أهمية كبيرة لسد الموصل، تكاد تكون موازية لتلك التي يوليها لطبيعة الحرب الآن التي يقودها ضد داعش».

في هذا الوقت، كشف النائب عن «التحالف الوطني»، محمد الصيهد، عن وجود شركة أميركية تسعى للحصول على عقد بمبلغ

بعض سد الموصل أكبر السدود في العراق وواحد أكبر سد في منطقة الشرق الأوسط (إنترنت)



مالي كبير لإصلاح الأضرار في سد الموصل. وأشار إلى أن «الإدارة الأميركية تقود هذه الحملة ضد سد الموصل، من أجل أن تفوز هذه الشركة بال عقد»، من دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل عن تلك الشركة، ولكنه اكتفى بالقول إنها «شركة مقرّبة من الحكومة الأميركية».

الصيهد أوضح، في حديث إلى «الأخبار»، أن «أميركا تسعى للعودة إلى العراق من النافذة، عبر استخدام فزاعة سد الموصل»، داعياً الحكومة إلى أن لا تسمح لأي جهة أجنبية بالتدخل في قضية السد، وأن تتولى وزارة الموارد المائية الإشراف الكامل على تقييم الوضع هناك.

وكان مجلس الوزراء قد ناقش، خلال جلسته الاعتيادية الأسبوعية التي عقدت أول من أمس، الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمعالجة مشكلة سد الموصل، ووضع الخطط اللازمة من قبل اللجان المختصة المشكلة لهذا الغرض. وأكد المجلس «مضي الحكومة في إجراءاتها وإيلاء موضوع السد أهمية بالغة لدرء أي خطر محتمل، والاستعانة بالخبرات الدولية في هذا المجال».

في موازاة ذلك، ذكر أستاذ الجغرافيا السياسية، زيد الخفاجي، أن التهويل الأميركي بشأن سد الموصل هو جزء من الإستراتيجية الأميركية لتكريس نفوذها في المنطقة الغربية والشمالية الغربية، التي سوف تكون الحدود الفاصلة بين الإقليمين الكردي والسني المزعومين.

وأوضح الخفاجي أن «المنطقة الغربية والشمالية الغربية (التي يقع فيها السد) هي منطقة فراغ جيوسياسي»، مضيفاً أن «هناك قوى إقليمية ودولية تسعى إلى تثبيت نفوذها في هذا الإقليم، ويطرق مختلفة، مرة بحجة محاربة داعش، وهذا ما قامت به تركيا من خلال انتشار قواتها في بعشيق، ومرة بحجة سد الموصل واحتمال انهياره». وأشار في هذا المجال إلى موقع السد الاستراتيجي بحكم قرابه من المنطقتين الكرديتين في سوريا والعراق.

## مخاوف المال تتفوق على هاجس الأمن

مع تهاوي أسعار النفط

عالمياً، أصبح خوف جديد

إلى المخاوف التي تدور في

أذهان العراقيين، التي غالباً ما

كانت تتمحور حول هاجس

الأمن، هذه المرة بات العراقي

أمام الخوف الاقتصادي

وانخفاض القدرة الشرائية

بغداد - ربيع نادر

يزداد حجم الضغوط المالية على العراق، ومعه تكبر دائرة القلق لدى العراقيين جراء الأزمة الاقتصادية التي بدأت منذ أشهر، ويتوقع أن تستمر إلى ما بعد العام الحالي، الأمر الذي يترك العراقيين لأول مرة في مواجهة خوف جديد نابع من ملف غير الأمن، وخصوصاً في ظل تراجع أسعار النفط العالمية، بالتزامن مع التكاليف الباهظة للحرب على تنظيم «داعش»، ما تسبب باضطرابات مالية كبيرة عادت بنتائجها على سياسات الحكومة العراقية.

وتقدر قيمة إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2016 بمبلغ 81 ترليون دينار، بالاعتماد على احتساب معدل سعر تصدير النفط

بسعر 45 دولاراً للبرميل الواحد، وبمعدل تصدير قدره 3 ملايين برميل يومياً، فيما بلغ إجمالي العجز 24 ترليون دينار، لكن سعر برميل النفط الحالي 30 دولاراً، وهو ما يزيد نسبة العجز التي وردت في الموازنة بنسبة 30 في المئة.

المستشار الاقتصادي السابق لوزارة التخطيط سعيد العميري أشار إلى أن النفط، الذي يعد المصدر الوحيد لإنتاج العراق، بات يتلقى صدمات عنيفة هوت بأسعاره إلى مستويات أثارته الهلع والخوف في الشارع العراقي. وفي حديث له «الأخبار» لفت إلى أن «الأزمة الاقتصادية والمالية في العراق هي الأشدس في تاريخه»، مؤكداً أن «الأرقام والبيانات الاقتصادية مرعبة، وتثير تساؤلات ملحة بشأن مدى قدرة هذا البلد الخطي على الصمود».

وأوضح العميري أنه «رغم التحذيرات المتكررة من الخبراء والاقتصاديين من الاعتماد على النفط كمصدر اقتصادي وحيد للبلاد، إلا أن غياب الرؤية المستقبلية والانشغال بالشأن السياسي والأمني، حال دون الالتفات لهذه التحذيرات».

بدوره، عزّز الخبير الاقتصادي علي الفريجي حالة الخوف، التي تسيطر على الشارع العراقي، إلى عدم اطمئنانه إلى سياسات الحكومة. وشدد الفريجي، في حديث له «الأخبار»، على أن المواطن في العراق لو توجه له السؤال، فإنه غير متأكد من أن ثمة من يمكنه في الحكومة

كبيرة، بالإضافة إلى التحدي الأكبر المتمثل في محاربة الإرهاب داعشي والتحديات الأمنية الأخرى». وأضاف أن «هناك التحدي الاقتصادي والمالي الذي يهدد بانهايار الأوضاع المعيشية للمواطنين نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة، وغياب الخطط الاقتصادية المناسبة ودعم مكافحة الفساد».

حالة الخوف تسيطر على

الشارع العراقي لعدم اطمئنانه

إلى سياسات الحكومة

وتشير تقارير متخصصة إلى أن القوة الشرائية تراجعت، كثيراً، مع بدء العام الحالي، فيما ترزّع الاعتقاد السائد في العراق بأن الوظيفة الحكومية هي أكثر الوظائف المضمونة بعد عام 2003 وسط تقلبات اقتصادية وعدم وجود قوانين ضامنة للقطاع الخاص. فقد لاحظ تحذيرات كثيرة من أن قطاع موظفي الدولة يواجه خطر التقليل وعدم القدرة على دفع الرواتب، وهو ما يفسر حالة القلق التي تسيطر على الشارع.

إلا أن عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي جبار العبادي أشار إلى أن «الحكومة أكدت أن رواتب الموظفين خط أحمر ولا يمكن المساس به». وقال له «الأخبار» إن «وزير المالية هوشيار زيباري عندما تحدث عن رواتب الموظفين، كان يعمد إلى التحذير من أن عدم مواجهة أزمة أسعار النفط يعني عدم قدرة الحكومة على دفع الرواتب، وبالتالي الحث على مواجهة الأزمة»، مشيراً إلى أنه «صحح ما نقل عنه وأكد إمكانية الإيفاء بالرواتب، حال اتخاذ إجراءات من شأنها مواجهة الانخفاض المستمر بأسعار النفط».

وعن الحديث الدائر بشأن لجوء الحكومة إلى احتياطي المصرف المركزي لسداد الرواتب، أوضح النائب العبادي أن «قانون المصرف لا يسمح للحكومة بالاقتراب من خزينته، من دون قرار من مجلس النواب وهذا غير متاح حالياً».

وكان زيباري قد أشار في وقت سابق إلى أن الحكومة قد لا تتمكن من دفع رواتب الموظفين، بحلول نيسان، بسبب استمرار الأزمة المالية، لكن المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء نفى ذلك بشدة.